المساهمات في قمة أهداف التنمية المستدامة وقمة المستقبل

التقرير السنوي لآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية التقرير السنوي 2023 - A/HRC/54/41

الحق في التنميةوالأجيال القادمة

بواسطة السيد بوني إبهاوه

إن حماية مصالح الأجيال المقبلة جانب أساسي من جوانب التنمية المستدامة. وتنطوي الاستدامة على اتباع نهج طويل الأجل للتنمية يربط رفاه الناس الذين يعيشون اليوم برفاه الأجيال المقبلة. وقد لاحظت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة أن قرارات الأجيال الحية تغلق بسرعة الخيارات أمام الأجيال المقبلة ودعت إلى اتخاذ إجراءات جذرية لحمايتها. وسيتعين على الأجيال المقبلة أن تتعايش مع عواقب أنشطتنا وتقاعسنا عن العمل، لا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ والتكنولوجيا والنظام الاقتصادي والسلام والأمن.

والالتزام بحماية مصالح الأجيال المقبلة متأصل في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتضمن وعدا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. كما تم تحديد التزامات مماثلة في إعلان مسؤوليات الأجيال الحالية تجاه الأجيال القادمة، الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام 1997، وخطة عام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ولا يزال يتعين أن تسفر هذه الالتزامات عن خطوات ذات مغزى لحماية مصالح الأجيال المقبلة على الصعيد الوطني وفي إطار النظام المتعدد الأطراف. وقد عالج تقرير الأمين العام عن جدول أعمالنا المشترك هذه الفجوة بتركيز التزام الجيل الحالي على الأجيال المقبلة. وحدد التقرير خارطة طريق لمستقبل مستدام للناس والكوكب، والازدهار والسلام، تدعمه الشراكة والتعاون الدولي والتضامن. ويتيح مؤتمر قمة المستقبل فرصة لاتخاذ إجراءات متضافرة متعددة الأطراف لتعزيز الحكم العالمي للأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء.

ويرتكز التضامن مع الأجيال المقبلة على مبدأ الإنصاف بين الأجيال، الذي يعترف بأن إجراءات وقرارات الأجيال الحالية يمكن أن تكون لها آثار طويلة الأمد على رفاه الأجيال المقبلة وفرصها. وهو يتطلب تقاسم فوائد وأعباء القرارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو منصف بين مختلف الأجيال.

فالأجيال المقبلة، بحكم تعريفها، غير ممثلة في عملية صنع القرار اليوم وغير قادرة على التعبير عن احتياجاتها. ولترجمة الإنصاف بين الأجيال إلى ممارسة، يجب إيلاء الاعتبار للمحافل للعمل نيابة عنها، بوصفها أمناءها، وإلى صكوك لزيادة حماية مصالحها. توفر التطورات التكنولوجية قدرة غير مسبوقة على التنبؤ بتأثير السياسات والأنشطة الحالية على الأجيال القادمة وفهمه.

تتطلب حماية مصالح الأجيال القادمة إيلاء المزيد من الاهتمام لأصوات وتطلعات الشباب، الذين هم الأقرب إلى الأجيال القادمة. وتضمن التقرير المتعلق بجدول أعمالنا المشترك دعوة إلى اتخاذ خطوات متضافرة لإعطاء الشباب صوتا أكبر في تصميم مستقبلهم. وهذا يتطلب النظر المنهجي في مصالح 10.9 مليار شخص من المتوقع أن يولدوا في هذا القرن، ومعظمهم في العالم النامي.

والحق في التنمية يتعلق بالأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء. ويمتد النص على التحسين المستمر لرفاه جميع السكان وجميع الأفراد المنصوص عليه في إعلان الحق في التنمية ليشمل الأجيال المقبلة. إنه اعتراف باستمرارية عمليات التنمية عبر الأجيال.

وللأجيال المقبلة نفس الحق في التنمية الذي تتمتع به الأجيال الحالية. ويفرض حق الأجيال المقبلة في التنمية واجبات والتزامات على الأجيال الحالية في القطاعات الحيوية التي يرجح أن تؤثر فيها القرارات الحالية على رفاه الأجيال المقبلة. ويمكن نهج الحق في التنمية من التفكير فيما يلزم أن تفعله الأجيال الحالية أو تصححه لضمان حماية وضمان حق الأجيال المقبلة في التنمية.

إن حماية البيئة والتصدي لتغير المناخ جانبان حاسمان للإنصاف بين الأجيال. إن إدراج الحق في التنمية في اتفاق باريس، وهو أول اتفاق عالمي ملزم قانونا بشأن تغير المناخ، يؤكد على الروابط بين الحق في التنمية والإنصاف بين الأجيال. تشير اتجاهات النمو السكاني العالمي إلى أن معظم أفراد الأجيال القادمة سيولدون في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل حاليا. كما أن معالجة عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها من خلال دعم المجتمعات الضعيفة من خلال الاستثمارات الاجتماعية ستفيد الأجيال القادمة.

يمكن أن يؤدي الفشل في اتخاذ الإجراءات المناسبة اليوم إلى ضرر لا رجعة فيه ، مما يؤثر على نوعية الحياة للأجيال القادمة. والممارسات المستدامة، مثل الحد من انبعاثات الكربون والحفاظ على التنوع البيولوجي، ضرورية لضمان كوكب صحي وحماية حق الأجيال الحالية والمقبلة في التنمية. ويوفر الحق في التنمية إطارا لتحقيق التوازن بين التزام جيل اليوم تجاه الأجيال المقبلة وواجبه تجاه الجيل الحاضر. وكما ورد في موجز سياسة جدول أعمالنا المشترك بشأن التفكير والعمل من أجل الأجيال المقبلة، فإن ما نفعله للأجيال المقبلة هو أيضا ما نحتاج إلى القيام به لأنفسنا. ويوفر الحق في التنمية إطارا قيما لضمان مراعاة مصالح الأجيال المقبلة في عمليات صنع القرار التي تؤثر على البيئة والاقتصاد والمجتمع والثقافة.